

خارج الفقہ

۱۴

۲۰-۸-۹۳ القول فی النيابة

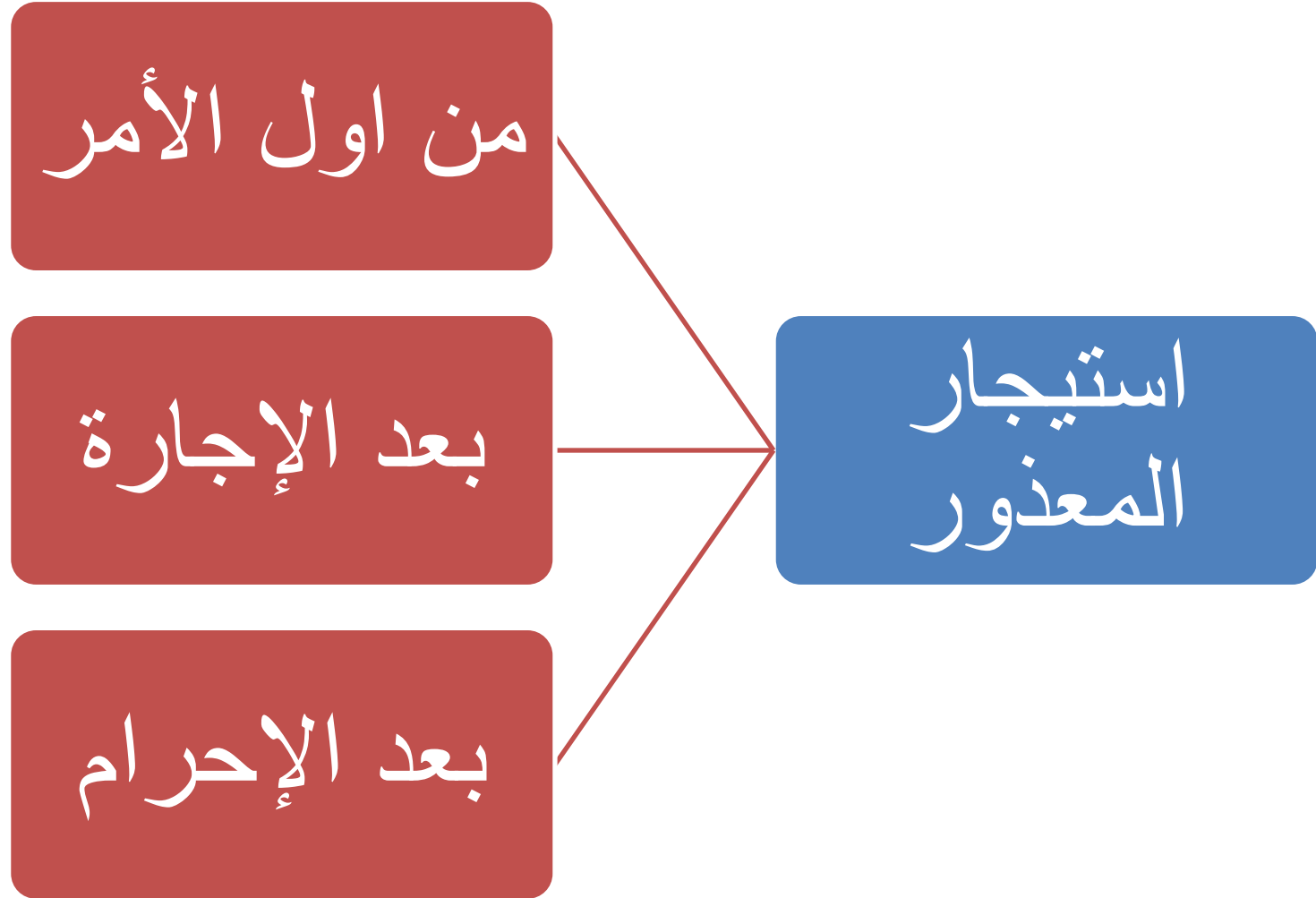
دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

• إِنَّ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ
(١٦٠)

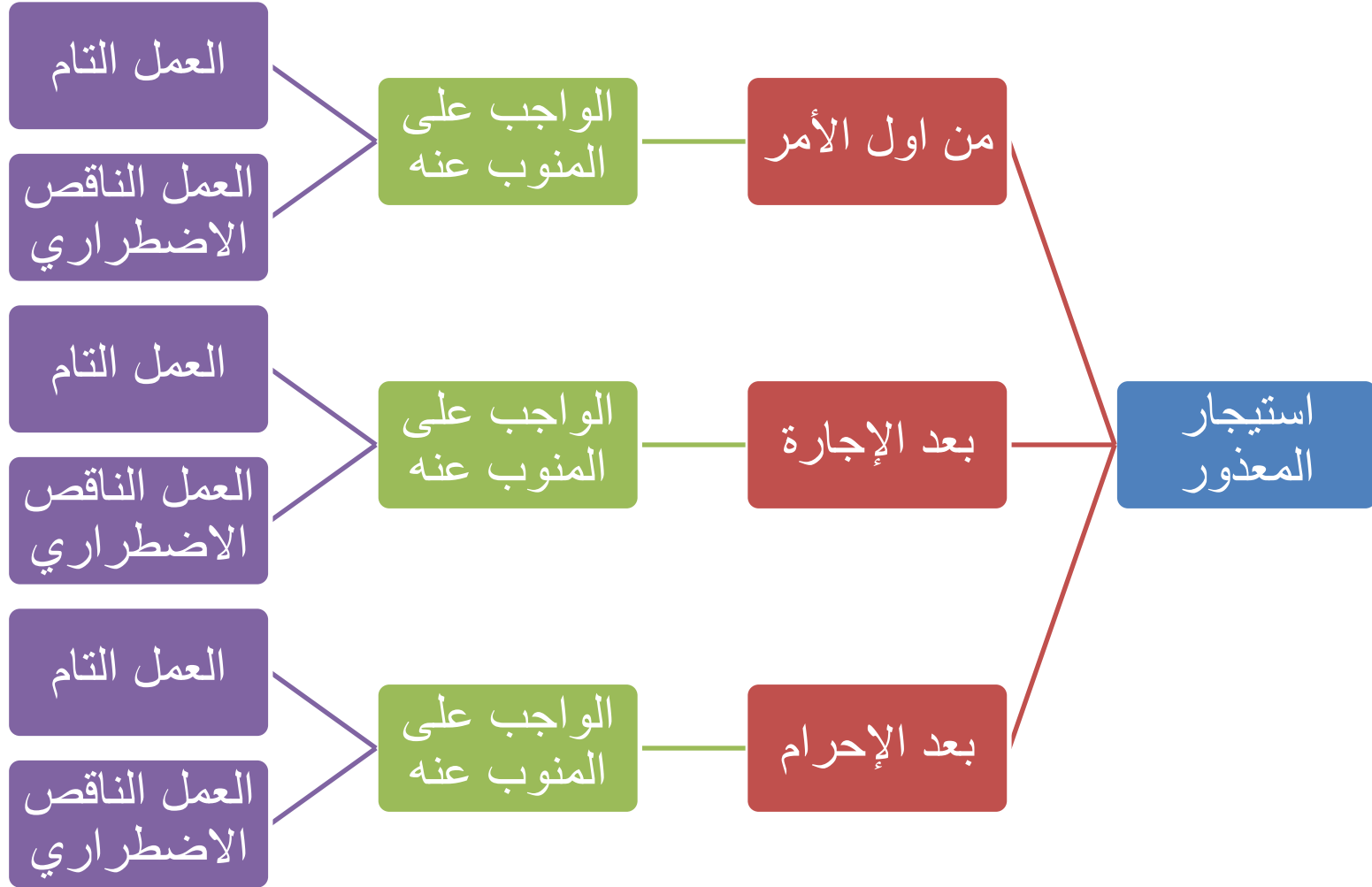
أن لا يكون النائب معذورا



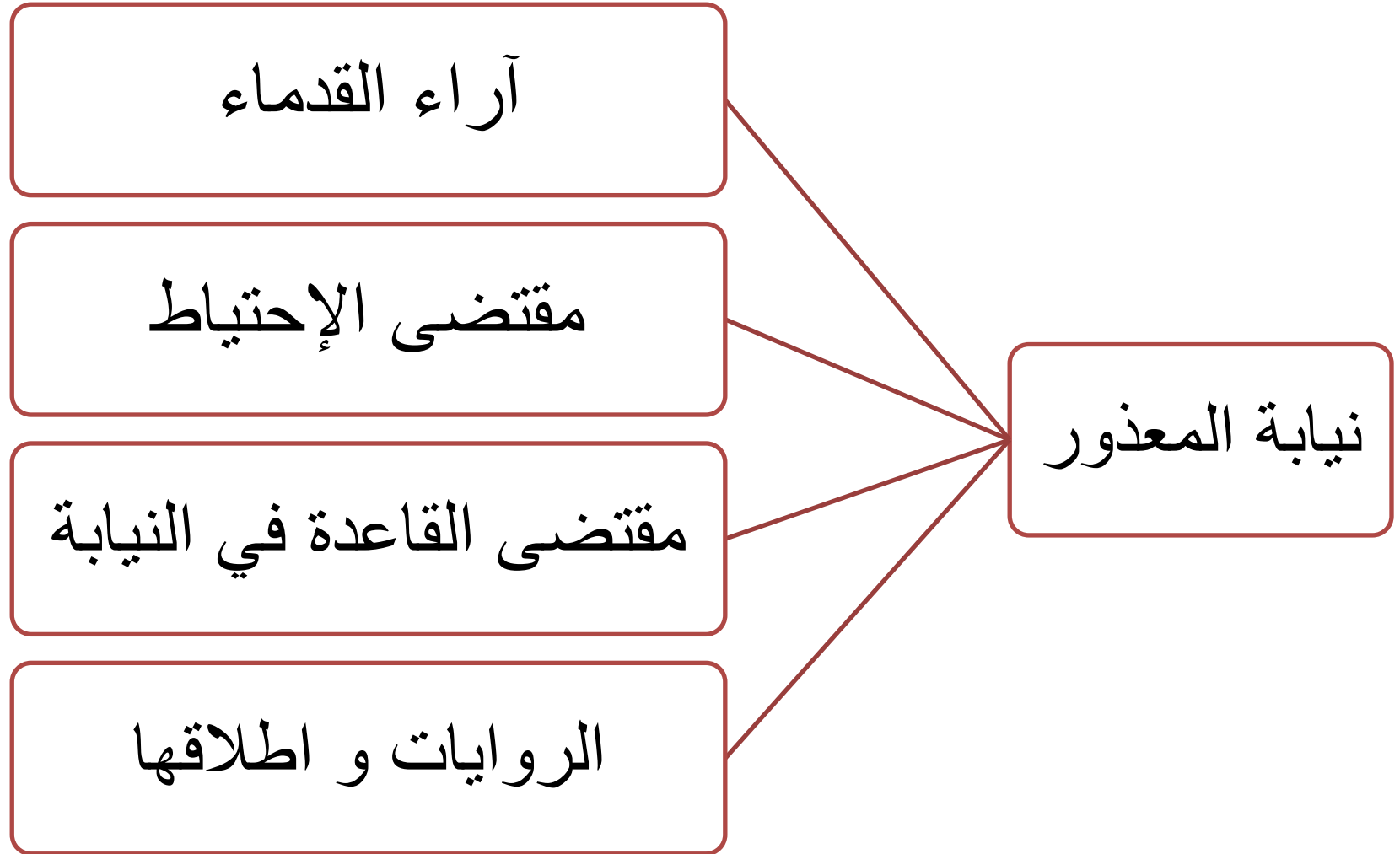
أن لا يكون النائب معذورا



أن لا يكون النائب معذورا



- تبرع المعذور



أن لا يكون النائب معذورا

- استيجار المعذور قد يكون فيما إذا كان الواجب على المنوب عنه هو العمل التام - الاختياري فتركه ثم عجز عن الحج فأراد استيجار المعذور أو مات و كان قد أوصى بأن يحج بماله أو أراد وليه لأن يستأجر له من يحج فيستأجر المعذور في ترك بعض الاعمال،
- و قد يكون فيما إذا كان الواجب على المنوب عنه هو العمل الناقص الاضطراري بحيث لو اتى به مباشرة لكان تكليفه الإتيان بالعمل الناقص فعجز عن إتيان ذاك الناقص أو مات قبل إتيانه.

أن لا يكون النائب معذورا

- (ففي الأول) لا ينبغي الإشكال في عدم جواز استیجار المعذور لان الواجب على المنوب عنه هو العمل الكامل التام، و مع عجزه عن مباشرته حيا أو موته قبل الإتيان به يجب عليه أو على وصيه أو وليه تفریغ ذمته، و المفروض إمكان استیجار من يأتي بالتام الكامل فلا يكفي استیجار المعذور، كما لم يكن للمنوب عنه إتيان العمل الناقص مع تمكنه من التام، من غير فرق في - ذلك بين القول بكون العذر رافعا للملاك المقتضى للواجب التام و عدمه.

أن لا يكون النائب معذورا

- (و في الثاني) قد يتوهم صحة استنابه المعذور لكون المنوب عنه بنفسه مكلفا بالناقص و لا سيما إذا قلنا بكون العذر رافعا للملاك المقتضى للعمل التام
- (لكن الأقوى) عدم جواز استيجاره و لو على القول برفع الملاك بعد العذر، و ذلك لان رفع الملاك بالعذر مقيد بزمان بقاء العذر، و لذا لو تعذر الكامل على المنوب عنه لكنه لم يأت بالناقص حتى زال عذره و جب عليه الإتيان بالكامل بعد زوال عذره،

أن لا يكون النائب معذورا

- وكذا إذا عجز عن إتيان الناقص و أراد الاستيجار للحج و هو حي أو مات قبل الإتيان بالناقص و أراد وصيه أو وليه الاستيجار له بعد موته و كان الاستيجار ممكنا من الكامل المختار يكون حال التمكّن منه كحال تمكّنه حيا،
- و كون ملاك الكامل مرفوعا بالعدر ينفع في جواز استيجار المعذور مع بقاء العذر بان لا يمكن استيجار غير المعذور، و نظير ذلك يقال في الاستيجار عن الميت للصلاة و الصوم، فلا يجوز استيجار المعذور عن الطهارة المائية مثلا للصلاة مع إمكان غيره

أن لا يكون النائب معذورا

- (نعم) مع عدم تمكن الولي من استیجار الكامل و لا من إتيانه هو بما على الميت على الوجه الكامل يجب عليه اما الإتيان بالناقص أو استیجار المعذور، هذا في غير ما إذا أوصى بالحج و اما في صورة الوصية به فهل على الوصي استیجار المعذور مع عدم التمكن من غيره أو نسقط الوصية، الظاهر هو الأول مع اليأس عن التمكن من غير المعذور فان ظاهر الوصية و المنصرف اليه فيها و ان كان الفرد التام الا ان الميسور لا يسقط بالمعسور هذا إذا كان الوصية بالحج - الواجب على الموصي، لوجوب تفریغ ذمه الميت بأي نحو كان، و اما مع عدم اشتغال ذمته ففيه اشكال سيما مع رجاء التمكن من استیجار الكامل في المستقبل

أن لا يكون النائب معذورا

- (و مما ذكرنا ظهر) حكم تبرع المعذور و انه لا يسقط به ما على الميت من الواجب كما لا يسقط ما عليه من الصلاة بتبرع المعذور فمن كان وظيفته الصلاة جالسا إذا تبرع بالصلاة عن الميت لا تبرء ذمته بذلك، و كذا في الحج و غيره من العبادات إذا كانت ذمه الميت مشغولة بها، و كان على المصنف (قده) ان لا يفرق بينهما، لكنه استشكل في ذلك، و لا وجه له.

أن لا يكون النائب معذورا

- (١) قد ذكرنا في باب قضاء الصلاة «١» عدم جواز استنابة المعذور، بل ذكرنا عدم جواز الاكتفاء بتبرعه، وذلك لأن الذي يجب على المكلف أولاً إنما هو العمل التام الواجد لجميع الأجزاء و الشرائط، و لا ينتقل الأمر إلى الفاقد إلا بعد العذر عن إتيان الواجد التام، و هكذا الحال بالنسبة إلى النائب، فإن الواجب على المكلف استنابة طبيعي النائب و لا يختص بشخص خاص، فإذا تمكن المكلف من استنابة النائب القادر على إتيان الأعمال التامة لا يجوز له استنابة العاجز المعذور الذي لا يتمكن من إتيان العمل التام، لعدم الدليل على جواز استنابة المعذور و جواز الاكتفاء بالناقص بعد فرضي تمكنه من استنابة القادر.
- و بما قلنا يظهر أن التبرع بالناقص لا يوجب فراغ ذمة المتبرع له، لأن الواجب عليه هو الحج الكامل التام.

أن لا يكون النائب معذورا

- (مسألة ٩) لا يجوز استئجار المعذور (١) في ترك بعض الأعمال، بل لو تبرّع المعذور يشكّل الاكتفاء به.

أن لا يكون النائب معذورا

(١) فإنه كما لا تصل النوبة إلى المأمور به الاضطراري مع التمكن من الاختياري في موارد لزوم المباشرة، كذلك لا تصل النوبة إليه مع التمكن من استئجار من يأتي بالاختياري في موارد الاستنابة. لما ذكر في محله من انصراف خطابات الاضطراريات إلى صورة عدم التمكن من الاختياري.

أن لا يكون النائب معذورا

- نعم لو طرء الاضطرار على النائب أثناء العمل في الحج لا يبعد الالتزام بالاكْتفاء به، لان ما ورد فيمن طرء عليه الاضطرار أثناءه يعم النائب عن الغير في حجة، مع ان طريانه أمر عادى فى الحج و عدم التعرض لبقاء العمل على عهدة المنوب عنه مقتضاه الإجزاء،

أن لا يكون النائب معذورا

- نعم إذا كان التكليف متوجهاً في النيابة إلى شخص عاجز كوجوب قضاء الصلاة عن الأب فإنه متوجه إلى الولد الأكبر و مع عجزه عن الصلاة الاختيارية لا يبعد الاكتفاء بصلاته الاضطرارية، و لا يجب عليه الاستتجار في القضاء عن أبيه من يأتي بالاختيارية كما هو مفاد مقتضى قاعدة نفي الضرر، و مما ذكر يظهر انه لو تبرع العاجز لا يكتفى بعمله فان مع استحباب التبرع بالقضاء عن الغير بنحو الاستحباب الكفائي لا يعم الأمر مع وجود المتبرع بالاختيارى العاجز عنه كما هو مقتضى الانصراف المشار إليه.

نيابة المعذور

- (مسألة ١٠): إذا مات النائب قبل الإتيان بالمناسك فان كان قبل الإحرام لم يجزئ عن المنوب عنه، لما مر من كون الأصل عدم فراغ ذمته إلا بالإتيان بعد حمل الأخبار الدالة على ضمان الأجير على ما أشرنا إليه، وان مات بعد الإحرام و دخول الحرم اجزاء عنه (١).

(١) موت النائب قبل الإتيان بالمناسك يتصور على أنحاء.

- الأول: ما إذا مات النائب بعد الإحرام و بعد دخول الحرم.
- الثاني: ما إذا مات بعد الإحرام و قبل الدخول في الحرم.

نيابة المعذور

- الثالث: موته في الطريق بعد الخروج من بيته و بعد الشروع في السفر قبل الإحرام، و اما الموت قبل الخروج من منزله فقد عرفت في المسألة السابقة - بما لا مزيد عليه - عدم الاجزاء جزما خلافا لصاحب الحدائق.

نيابة المعذور

- أما الفرض الأول: فلا ريب في الاجزاء فيه لا لكون الحكم في الحاج عن نفسه كذلك لعدم التلازم و الاشتراك في الحكم بين النائب و المنوب عنه، فان الاشتراك بينهما انما هو في أفعال الحج و اعماله لا في اللوازم المترتبة على الحج، إذ يمكن اختصاص كل منهما بحكم أجنبي عن الآخر فالتعدى من أحدهما إلى الآخر يحتاج إلى الدليل.
- بل انما نقول: بالاجزاء في النائب أيضا لأنه القدر المتيقن من موثقة إسحاق بن عمار المتقدمة.

نيابة المعذور

- و لكن المصنف (ره) ذكر ان الموثقة مطلقة من حيث الدخول في الحرم و عدمه و تقيد بمرسلة المقنعة (من خرج حاجا فمات في الطريق فإنه ان كان مات في الحرم فقد سقطت عنه الحجة) «١» الشاملة الحاج عن غيره أيضا و ضعفها سندا بل و دلالة منجبر بالشهرة فالجمع بين موثقة إسحاق بن عمار و المرسلة يقتضى الاجزاء عن المنوب عنه إذا مات النائب بعد الإحرام و دخول الحرم، و لا يعارضها موثقة عمار «٢» الدالة على ان النائب إذا مات في الطريق يجب عليه الإيضاء لأنها محمولة على ما إذا مات النائب قبل الإحرام أو على الاستحباب.

نيابة المعذور

- و يرد عليه: بأنه لا يمكن التقييد بالمرسلة لضعفها سندا بالإرسال و دلالة لاختصاصها بالحاج عن نفسه بقرينة ذيلها لظهوره في الأصيل و اما ضعف الدلالة فلا ينجبر بالشهرة، و لو قلنا بانجبار ضعف السند بها.
- فالأولى بل المتعين ان يقال: ان موثقة إسحاق و ان كانت مطلقة إلا ان القدر المتيقن منها موت النائب بعد الإحرام و دخول الحرم، فلا ينبغي الإشكال في الاجزاء في هذه الصورة.

نيابة المعذور

- و اما الثانى: و هو ما إذا مات النائب بعد الإحرام و قبل دخول الحرم ففى الأجزاء قولان.
- و الظاهر هو الأجزاء لصدق عنوان انه مات فى الطريق قبل ان يقضى مناسكه الذى ذكر فى الموثق و لا معارض له سوى موثقة عمار الساباطى (فى رجل حج عن آخر و مات فى الطريق قال: و قد وقع اجره على الله، و لكن يوصى فإن قدر على رجل يركب فى رحله و يأكل زاده فعل) «٣» فان الاستفادة منها عدم الأجزاء عن المنوب

(١) الوسائل: باب ٢٦ من أبواب وجوب الحج ح ٤.

نيابة المعذور

- (٢) الوسائل: باب ١٥ من أبواب النيابة في الحج ح ٥.
- (٣) الوسائل: باب ١٥ من أبواب النيابة في الحج ح ٥.
- معتمد العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠
-

عنه إذا مات النائب في الطريق و ان عليه ان يوصى أن يحج رجل آخر و لكن لا بد من حملها على الموت قبل الإحرام.

- بيان ذلك: ان المستفاد من موثقة إسحاق هو الاجزاء إذا شرع في الأعمال و لو بالإحرام، فإن قوله: (قبل ان يقضى مناسكه) معناه قبل الانتهاء من مناسكه و اعماله، فإن القضاء هنا بمعنى الإتمام و الانتهاء و منه إطلاق القاضي على من يحكم بين المتخاصمين لانهائه النزاع بينهما و لا يصدق هذا المعنى إلا بعد الشروع في الأعمال و لا أقل في الإحرام.
- و الحاصل: هذه الجملة (ان مات في الطريق أو بمكة قبل ان يقضى مناسكه) ظاهرة في الاجزاء إذا مات في الطريق قبل الانتهاء من اعماله و لو بالشروع في الإحرام و عدم إتمامه، كما انها ظاهرة فيه إذا دخل مكة و لم يتم مناسكه، هذا بناء على رجوع القيد اعنى:

نيابة المعذور

(قبل ان يقضى مناسكه) إلى الأمرين أى الموت فى الطريق و الدخول إلى مكة، و اما إذا مات قبل الإحرام فلا يصدق عليه انه مات قبل انتهاء عمله إذ لم يشرع فى عمل حتى ينهيه هذا ما يستفاد من موقئ إسحاق. و اما موقئ عمار الساباطى الدال على عدم الاجزاء إذا مات فى الطريق فمطلق من حيث الإحرام و عدمه، فتكون النسبة بينه و بين موقئ إسحاق نسبة العموم و الخصوص، و مقتضى الجمع بينهما هو الاجزاء بعد الإحرام و عدمه قبله فيكون الحكم فى النائب أوسع منه فى الحاج عن نفسه، لان الحاج عن نفسه إذا مات انما يجزى حجه إذا مات بعد الإحرام و بعد دخول الحرم، و لكن النائب يجزى إذا مات بعد الإحرام و ان لم يدخل الحرم، لما عرفت ان الميزان فى الاجزاء فى مورد النائب بمجرد الشروع فى العمل و لو بالإحرام و ان لم يتم فتحخص موقئ عمار الدالة على عدم الاجزاء بالموت قبل الإحرام.

معتمد العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١

.....

هذا كله بناء على رجوع التقييد و هو قوله: (قبل ان يقضى مناسكه) إلى الأمرين و هما الموت فى الطريق و الدخول فى مكة، كما هو الظاهر نظير ما إذا قيل: (جئنى يزيد أو عمرو يوم الجمعة) فإن التقييد يرجع إليهما معا. و اما لو قلنا: بعدم ظهور رجوع التقييد إلى الأمرين فتكون الرواية بالنسبة إلى الموت فى الطريق مجملة لاحتمال اختصاص رجوع التقييد إلى الأخير و هو الدخول إلى مكة، فيحينئذ لا بد من الاقتصار على المتيقن و هو الاجزاء بعد الإحرام و دخول الحرم فلا ظهور للموقئ فى الاجزاء قبل الإحرام.

و بالجملة لا يظهر من الموقئ الاجزاء قبل الإحرام سواء قلنا: بأنها ظاهرة فى الاجزاء بعد الإحرام كما هو الظاهر، أو قلنا: بان القدر المتيقن منها هو الاجزاء بعد الإحرام و بعد دخول الحرم.

و مما بينا: ظهر حال الصورة الثالثة و هى ما إذا مات فى الطريق بعد الخروج من بيته و بعد الشروع فى السفر و قبل الإحرام.

فتلخص من جميع ما تقدم ان صور المسألة أربع.

الأولى: ما إذا مات النائب فى بيته و منزله قبل ان يشرع فى السفر و لا إشكال فى عدم الاجزاء بذلك، لما عرفت من ان مجرد الاستنابة و الإيجار لا يكفى فى تفرغ ذمة الميت بل لا بد من إتيان العمل خارجا خلافا لصاحب الحدائق - رحمه الله - مستشهدا بعدة من الروايات التى تقدمت و ذكرنا ضعفها سندا و دلالة.

الثانية: ما إذا مات بعد الإحرام و دخول الحرم.

الثالثة: إذا مات بعد الإحرام و قبل الدخول فى الحرم.

الرابعة: إذا مات بعد الخروج من منزله و بعد الشروع فى السفر

معتمد العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢

لا لكون الحكم كذلك فى الحاج عن نفسه لاختصاص ما دل عليه به، و كون فعل النائب فعل المنوب عنه لا يقتضى الإلحاق بل لموقئ إسحاق بن عمار المؤيدة برسالتى حسين بن عثمان و حسين بن يحيى الدالة على ان النائب إذا مات فى الطريق أجزأ عن المنوب عنه المقيدة برسالة المقئعة (من خرج حاجا فمات فى الطريق فإنه ان كان مات فى الحرم فقد سقطت عنه الحججة) الشاملة للحاج عن غيره ايضا و لا يعارضها موقئ عمار الدالة على ان النائب إذا مات فى الطريق عليه ان يوصى، لأنها محمولة على ما إذا مات قبل الإحرام أو على الاستحباب مضافا الى الإجماع على عدم كفاية مطلق الموت فى الطريق و ضعفها سندا بل و دلالة منجبر بالشهرة و الإجماعات المنقولة، فلا ينبغي الإشكال فى الاجزاء فى الصورة المزبورة.

و قبل الإحرام.

و لا يخفى: ان مقتضى القاعدة هو عدم الاجزاء فى جميع الصور لعدم صدور العمل المستأجر عليه من الأجير، و يدل عليه مضافا إلى ذلك موقئ عمار الساباطى المتقدم للأمر فيه بالإيضاح إذا حصلت امارة الموت النائب فى أثناء الطريق.

و اما بحسب الروايات فلا ريب فى الاجزاء إذا مات بعد الإحرام و دخول الحرم كما هو المستفاد من موقئ إسحاق بن عمار، و قد عرفت

معتمد العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣

و اما إذا مات بعد الإحرام و قبل دخول الحرم فى الاجزاء قولان، و لا يبعد الاجزاء و ان لم تقل به فى الحاج عن نفسه، لإطلاق الاخبار فى المقام و القدر المتيقن من التقييد هو اعتبار كونه بعد الإحرام لكن الأقوى عدمه، فحاله حال الحاج عن نفسه فى اعتبار الأمرين فى الاجزاء، و الظاهر عدم الفرق بين حجة الإسلام، و غيرها من أقسام الحج، و كون النيابة بالأجرة أو بال تبرع.

[مسألة ١١]: إذا مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم

(مسألة ١١): إذا مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة إذا كان أجيرا على تفرغ الذمة

ان هذه الصورة هى القدر المتيقن من النص، كما ان الظاهر منه هو الاجزاء إذا مات بعد الإحرام و قبل الدخول فى الحرم، لما تقدم ان موضوع الاجزاء هو الشروع فى العمل، و ذلك صادق على من أحرم و ان لم يدخل الحرم فإن الإحرام أول أعمال الحج. و مما ذكرنا ظهر عدم الاجزاء إذا مات فى الطريق قبل الإحرام، لعدم صدق الشروع فى الأعمال - الذى هو موضوع الاجزاء - بمجرد السفر و الخروج من البيت، فان ذلك من مقدمات الحج للوصول إلى أعماله و أفعاله لا من أعماله فلا ظهور لموقئ إسحاق لما قبل الإحرام، فالرجع حينئذ القاعدة الأولية المقتضية لعدم الاجزاء، مضافا إلى موقئ عمار الساباطى.

و قد ظهر بما ذكرنا أيضا عدم الاجزاء فى الصورة الرابعة كالأولى فيختص الاجزاء بالصورة الثانية و الثالثة.

العذر الطارى

- السيد الإمام قدس سره: كفاية حج من صار عاجزاً عن العمل الاختيارى بعد عقد الإجارة و حين العمل عن المنوب عنه محل إشكال و إن عمل بوظيفة العاجز فى كل مورد «٧».
- السيد الكلپايگانى: أجزاء حج النائب العاجز عن المنوب عنه غير بعيد إذا كان العذر طارئاً «٨».
- السيد السيستانى: الظاهر أن حال النائب حال من حجّ عن نفسه فيما إذا طرء عليه العجز عن أداء بعض المناسك مطلقاً «٩».

العذر الطارى

- (٧) خلاصة الترجمة، النياية، م ٣٦
- (٨) الشفاهى
- (٩) فصل النياية، م ١١٣، أخذنا الفقرة الأولى من المسألة الطويلة.

العذر الطارى

- السيد الشبيرى: من لم يكن معذوراً حين الإجارة ثمّ عرض عليه العذر أثناء الحجّ فعمل بوظيفة ذوى الأعذار تصحّ نيابته و يجزى حجّه عن المنوب عنه و يستحق الأجرة المسماة كاملة «١».
- السيد الخامنه‌اى: إذا أدّى عروض العذر أثناء الحجّ النيابة إلى نقص فى أعمال النائب فلا يبعد بطلان الإجارة و الأحوط فى هذه الصورة التصالح على الأجرة و إعادة الحجّ عن المنوب عنه «٢».

العذر الطارى

- السيد الخوئي: لا وجه للاكتفاء بنيابة العاجز عن أدائه كاملاً لعدم الدليل على ذلك في فرض التمكّن من استنابة القادر إلّا إذا فرض أن يصير جميع من يقبل النيابة عاجزاً و هذا فرض نادر جداً «٣».
- *** الشيخ البهجة: إذا كان عذره طارئاً فعمل بالوظيفة الاضطرارية كاف و مجز «٤».
- الشيخ التبريزي: نعم لا تجوز نيابتهم (المعدورين) إلّا إذا طرء العجز اتفاقاً حين الإتيان بالعمل «٥».
- الشيخ الصافي: إن كان عذر النائب طارئاً يكون حجّه صحيحاً و مبرئاً لذمة المنوب عنه و يستحقّ الأجرة المسماة «٦».

العذر الطارى

- الشيخ الفاضل: العجز عن الإتيان ببعض الأعمال بعد عقد الإجارة لا يضر بصحة النيابة و يحسب من العذر الطارى و لا بأس فى العذر الطارى أثناء الحجّ «٧».
- الشيخ الوحيد: فلا يجوز استيجار العاجز عن الوقوف الواجب بالمشعر فى ما بين الطلوعين و لا بأس بعجزه الطارى وقت الوقوف «٨».

(١) المناسك، م ٦٥، ملخص السؤال و الجواب.

• (٢) المناسك، ص ٣٩ م ٥٧

العذر الطارى

- (٣) اقتصرنا على هذه الجملة ممّا أفاده فى مسألة ١١٣، المعتمد ج ٣.
- (٤) الجواب عن مسألة ٢٦، ص ١٩٢
- (٥) الصراط، ج ٤، ص ٤٤
- (٦) خلاصة الفرعين مع الترجمة، ص ٥٦، ألف مسألة.
- (٧) فصل النيابة، ص ٦٠، خلاصة مسائل متعددة مع الترجمة.
- (٨) الجملة الأخيرة من فرع ١١٠، ص ٤٦
-

العذر الطارى

- شخص استوجر للنيابة و لم يكن فى عداد المعذورين حين عقد الإجارة ثمّ طرء عليه بعض الأعذار فى أثناء العمل و أصبح فى عداد المعذورين و اضطر إلى الاكتفاء بعملهم فى بعض النسك هل تبرء ذمة المنوب عنه و هل يستحق الأجرة؟
- باسمه تعالى:: هو من العذر الطارى لا يضر ببراءة ذمة المنوب عنه كما مر فى بعض الأجوبة السابقة، و الله العالم.

العذر الطاری

- قلتُم فی المناسک (لا یجوز نیابة المعذورین فی أعمال الحج)، فهل فرق بین العذر الطاری و غیره أم لا؟
- باسمه تعالیٰ :: نعم لا تجوز نیابتهم إلّا إذا طرء العجز اتفاقاً حين الإتیان بالعمل، و الله العالم.
-

العذر الطارى

- (المسألة ٦١) يعتبر في صحة النيابة كون النائب عالماً أو ظاناً - على الأقل - حين الإحرام بقدرته على الإتيان بأعمال الحج و العمرة الاختيارية، فلا تصح نيابة من يعلم - بل من يظن أو يشك - حين الإحرام بعجزه عن الإتيان بالأعمال الاختيارية للحج أو العمرة.
- (المسألة ٦٢) تصح نيابة من يعلم أنه سوف يرتكب بعض محرمات الإحرام ضمن أداء النسك، أو يبتلى بها اضطراراً.
- (المسألة ٦٣) لا تصح نيابة العاجز عن التلبية أو القراءة في صلاة الطواف بشكل صحيح، فلو حج الابن الذي لا يحسن القراءة عن والده فحجّه باطل، وإن كان أبوه أوصى بذلك.

العذر الطارى

- (المسألة ٦٤) سؤال: هل تجوز النيابة لمن يحتمل احتمالاً عقلائياً عجزه عن مباشرة النسك، التي تجب مباشرتها مبدئياً؟
- الجواب: تجوز مع الظن بالقدرة حين عقد الإحرام.
- (المسألة ٦٥) سؤال: من لم يكن معذوراً حين الإجارة، ثم عرض عليه العذر أثناء الحج، فعمل بوظيفة ذوى الأعذار، هل يحكم بصحة نيابته، و إجزائه عن المنوب عنه؟ و هل يستحق الأجرة كاملة، أم لا؟
- الجواب: نعم تصح نيابته، و يجزى حجه عن المنوب عنه، و يستحق الأجرة المسمّاة كاملةً.

العذر الطارى

- مسألة ٥٧: لا يجوز استنابة من كان معذوراً عن الإتيان ببعض أعمال الحج، و المعذور هو الذى لا يستطيع القيام بوظيفة المختار مثل أن لا يقدر على أداء التلبية أو صلاة الطواف على الوجه الصحيح أو لا يقدر على المشى بنفسه فى الطواف و السعى أو لا يقدر على رمى الجمرات حيث يؤدى ذلك إلى نقص فى بعض أعمال الحج، فإن لم يؤدّ العذر إلى ذلك كما لو صار معذوراً فقط فى ارتكاب بعض تروك الإحرام فنيابته صحيحة.

العذر الطاری

- مسألة ٥٨: إذا أدى طروء العذر أثناء الحج النيابي إلى نقص في أعمال النائب فلا يبعد بطلان الإجارة، فيجب على الأحوط في هذه الصورة التصالح على الأجرة و إعادة الحج عن المنوب عنه.

العذر الطارى

- مسألة ٥٩: لا تصح نيابة المعذورين عن الوقوف الاختيارى فى المشعر الحرام فلو استنبهوا كذلك لا يستحقون الأجرة عليه، من قبيل خدمة القوافل الذين يضطرون إلى مرافقة الضعفاء أو إلى القيام ببعض الأعمال للقافلة حيث يخرجون قبل طلوع الفجر من المشعر إلى منى، فإذا استؤجر مثل هؤلاء للحج النيابى وجب عليهم إدراك الوقوف الاختيارى و الإتيان بالحج.

العذر الطارى

- مسألة ٤٠: لا فرق في عدم إجزاء حج النائب المعذور بين كونه أجيبراً أو متبرعاً، ولا فرق في عدم الإجزاء بين ما إذا كان النائب جاهلاً بأنه معذور أو كان المستنيب جاهلاً بذلك. وهكذا فيما لو كان أحدهما جاهلاً بأن هذا العذر من الأعذار التي لا تجوز الاستنابة معها كما لو كان جاهلاً بعدم صحّة اجتزائه بالوقوف الاضطرارى للمشعر الحرام.

لا يجوز نقل النية بعد الإحرام للنائب

- مسألة ١٣ إذا أحرم بالحج عن غيره نيابة، ثم نقل النية إلى نفسه لا يصح نقلها. فإذا أتم حجة لم تسقط أجرته عن كان استأجره.
- وللشافعي فيه قولان، أحدهما: لا شيء له «٦»، والآخر: وهو الذي يختارونه مثل قولنا من أن له اجرة «٧».
- دليلنا: أن الأجرة استحقتها بنفس العقد، وبالدخول في الإحرام انعقد الحج عن المستأجر، ونيته ما أثرت في النقل، وجب أن يكون استحقاق الأجرة ثابتا، لأن إسقاطه يحتاج إلى دليل.
- (٦) الام ٢: ١٢٥، والوجيز ١: ١١٣، والمجموع ٧: ١٣٧ - ١٣٨.
- (٧) الام ٢: ١٢٥، والوجيز ١: ١١٣، والمجموع ٧: ١٣٧ - ١٣٨.

تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ عَمَّنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ

• «١» ٣١ بَابُ أَنْ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَمَاتَ وَ لَمْ يَحُجَّ فَتَبَرَّعَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ عَنْهُ أَجْزَأُهُ

• ١٤٢٨٢ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ - وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَحَجَّ «٣» عَنْهُ بَعْضُ إِخْوَانِهِ - هَلْ يُجْزَى ذَلِكَ عَنْهُ أَوْ هَلْ هِيَ نَاقِصَةٌ - قَالَ بَلْ هِيَ حَجَّةٌ تَامَةٌ.

• أَقُولُ: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَيَّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ حِينَ الْمَوْتِ وَ كَانَ الْحَجُّ قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَ الْقَرَائِنُ عَلَيَّ ذَلِكَ ظَاهِرَةٌ.

تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ عَمَّنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ

• ١٤٢٨٣ - ٢ - «٤» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنِ عَامِرِ بْنِ عَمِيرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع بَلِّغْنِي عَنْكَ أَنْكِ قُلْتَ - لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ - فَحَجَّ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِهِ أَجْزَاءَ ذَلِكَ عَنْهُ - فَقَالَ نَعَمْ أَشْهَدُ بِهَا عَلَيَّ أَبِي أَنَّهُ حَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص - أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ - إِنْ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص - حُجَّ عَنْهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزَى عَنْهُ.

• وَرَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ عُمَيْرٍ «٥»

(١) - الباب ٣١ فيه حديثان.

• (٢) - التهذيب ٥ - ٤٠٤ - ١٤٠٨.

تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ عَمَّنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ

• (٣) - في نسخة - فاحج (هامش المخطوط).

• (٤) - الكافي ٤ - ٢٧٧ - ١٣.

• (٥) - التهذيب ٥ - ٤٠٤ - ١٤٠٧.

• وسائل الشيعة، ج ١١، ص: ٧٨

• أقول: وَتَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «١» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٢».

(١) - تقدم في الحديث ٣ من الباب ٢٦ و في الباب ٢٨ من هذه الأبواب.

• (٢) - ياتي في الأحاديث ٣ و ٦ و ٧ من الباب ١ و في الباين ٥ و ٦ من أبواب النيابة.

•